

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID-EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economique, Commerciales et Sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2024/2023

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التأمين التكافلي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر وماليزيا

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف:

- د. زوين الصادق

إعداد الطالبين:

- بومازة شعيب

- بوجمعة أيمن

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتماء	الاسم واللقب
مقرا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	زوين الصادق
رئيسا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	تومي سمية
مناقشا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	بوزبدة نعيمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين أهدي

هذا العمل:

إلى أغلى وأعز ما أملك في هذه الحياة والديا الحبيبان حفظهما الله

وأطال عمرهما

إلى سندي وعزوتي في هذه الدنيا اخوتي وأخواتي

كما لا انسى جدي وجدتي وخالاتي وأخوالي وعماتي وأعمامي حفظهم الله

كما اهدي هذا العمل إلى جميع أقاربي وصديقاتي وزميلاتي

وكل من ساهم في وصولي إلى هذا المستوى

شعيب

إهداء

أولاً وقبل كل شيء اشكر الله عز وجل الذي وفقني و أعانني في إتمام عملي

هذا، الذي أهديته إلي:

إلى الغالية على قلبي و سبب وجودي إلى من زرعت فيا المبادئ و أنارت بدعواتها دربي

إلى اغلي إنسانة في الوجود أُمي

إلى من تعب لألقى راحتي ، إلى من علمني معنى الكفاح و الاعتماد على النفس

و أوصلني إلى ما أنا عليه ألان إلى سندي في الحياة أبي الحبيب

إلى من كانوا دائماً بجاني اخوتي وأخواتي

إلى جميع أهلي وأقربائي وكل الأصدقاء والزملاء

أيمن

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي أمدنا بالإرادة والعزيمة والصبر ووقفنا إلى إتمام
هذا العمل

نتقدم بالشكر والامتنان للمشرف الفاضل الدكتور زوين الصادق لقبوله تأطيرنا
ومرافقتنا طيلة هذا المشوار

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأساتذة الأفاضل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية،
العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد -الطارف- الذين كان لهم
الفضل في تعليمنا وتكويننا دون تقصير منهم او نقصان جزاهم الله جميعا كل الخير
والبركات

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا حيث حاولنا الإجابة عن الإشكالية التالية: ما دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا؟ وللوصول إلى أهداف الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري الذي تم التطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول التأمين التكافلي والتنمية المستدامة، كما اتبعنا أيضا منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر وماليزيا.

توصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن للتأمين التكافلي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات، كما يساهم في تقليل المخاطر المالية التي قد تواجههم وبالتالي تعزيز الثقة والاستقرار الاقتصادي، وتعزيز التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، التنمية المستدامة، مؤسسات التأمين التكافلي.

Résumé

Le but de cette étude était d'apprendre le rôle de l'assurance dans la réalisation du développement durable en Algérie et en Malaisie, où nous avons essayé de répondre aux problèmes suivants : Quel est le rôle de l'assurance dans la réalisation du développement durable en Algérie et en Malaisie? Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, nous avons suivi l'approche descriptive analytique dans l'aspect théorique dans lequel les concepts généraux sur l'assurance symbiotique et le développement durable ont été abordés, ainsi que l'approche de l'étude de cas dans l'aspect appliqué dans lequel nous avons abordé le rôle de l'assurance symbiotique dans la réalisation du développement durable en Algérie et en Malaisie

À travers cette étude, nous avons déterminé que l'assurance symbiotique joue un rôle important dans la réalisation du développement durable par la promotion de la stabilité économique et sociale des individus et des sociétés. Elle contribue également à réduire les risques financiers auxquels ils peuvent être confrontés, renforçant ainsi la confiance et la stabilité économique, promouvant la solidarité entre les membres de la société et promouvant la durabilité sociale et économique.

Les Mots-clé: Assurance symbiotique, développement durable, institutions d'assurance symbiotique.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	- الإهداء
	- الشكر والعرفان
	- الملخص
I	- فهرس المحتويات
IV	- قائمة الجداول
V	- قائمة الأشكال
أ	- مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي والتنمية المستدامة	
2	- تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي
3	المطلب الأول: تعريف وخصائص التأمين التكافلي
3	الفرع الأول: تعريف التأمين التكافلي
4	الفرع الثاني: خصائص التأمين التكافلي
4	المطلب الثاني: مبادئ التأمين التكافلي
7	المطلب الثالث: أقسام التأمين التكافلي
9	المبحث الثاني: واقع التأمين التكافلي
9	المطلب الأول: دور التأمين التكافلي

10	المطلب الثاني: صيغ التأمين التكافلي
12	المطلب الثالث: معوقات التأمين التكافلي
14	المبحث الثالث: الاطار النظري للتنمية المستدامة
14	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها
14	الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة
15	الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة
16	المطلب الثاني: أهداف مبادئ التنمية المستدامة
16	الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة
19	الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة
20	المطلب الثالث: دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة
22	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا	
24	- تمهيد
25	المبحث الأول: التجربة الجزائرية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة
25	المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في الجزائر
25	الفرع الأول: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر
27	الفرع الثاني: صناعة التأمين التكافلي في الجزائر
30	المطلب الثاني: مقومات التأمين التكافلي في الجزائر
31	المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة في الجزائر
33	المبحث الثاني: التجربة الماليزية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة

33	المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في ماليزيا
34	الفرع الأول: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في ماليزيا
35	الفرع الثاني: صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا
36	المطلب الثاني: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا
37	المطلب الثالث: لمحة عن التنمية المستدامة في ماليزيا
42	المبحث الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا
42	المطلب الأول: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
42	المطلب الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا
46	- خلاصة الفصل الثاني
55	- الخاتمة
60	- المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
29	تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2020-2014	الجدول رقم 1-2
35	مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا	الجدول رقم 2-2
43	حصة التأمين التكافلي والتأمين التجاري من سوق التأمين الماليزي	الجدول رقم 3-2

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
6	مبادئ التأمين التكافلي	الشكل رقم 1-1

المقدمة

نظرا للجدال الذي اثاره عقد التأمين فيما يخص تكييفه الفقهي، اتجهت الدول الاسلامية إلى إيجاد بديل شرعي له والمتمثل في نظام التأمين التكافلي، فالتأمين التكافلي هو نظام مبني على التعاون والتكافل، ظهر مع ظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية، كان لابد من إيجاد شركات تحميها من مخاطر العمليات المالية والتجارية التي تمارسها، حيث نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي لا تعمل فقط على تحقيق هذه الحماية، بل تساهم في تحقيق التنمية الوطنية من خلال المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين المجالات التي يساهم التأمين التكافلي في تحقيقها هي التنمية المستدامة.

تعتبر التنمية المستدامة أحد أنماط التنمية الحديثة نسبيا المبنية على تحقيق التوازن البيئي وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون اسراف وتبذير ووفق استراتيجية محددة ومنظمة بشكل جماعي وتعاوني وذلك لتلبية احتياجات الاضر والمستقبل وعلى أساس المشاركة المجتمعية.

ومؤسسات التأمين التكافلي في مجمل نشاطها تحقق ما يسمى بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال تجسيد أبعادها، حيث نجد أن الجانب الاقتصادي يجسد من خلال استثمار الأموال وتوفير رؤوس الأموال، أما الاجتماعي فمن خلال توفير الأمن والاستقرار للأفراد والمؤسسات، أما بالنسبة للبيئي فيتجسد من خلال التأمين على المساحات الخضراء والاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة.

1. إشكالية الدراسة:

للوقوف على حيثيات وأبعاد هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه تمثلت إشكالية البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع التأمين التكافلي في الجزائر؟
- فيما يتمثل واقع التأمين التكافلي والتنمية المستدامة في ماليزيا؟
- كيف تساهم مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا؟

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية: يعتبر دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ضعيف جد مقارنة بالدور الجيد التي تلعبه مؤسسات التأمين التكافلي المتعددة في ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة.

■ **الفرضية الأولى:** يرتبط التأمين التكافلي في الجزائر بشركة سلامة، والتي تعد الشركة الوحيدة التي تنتج منتجات تكافلية في الجزائر.

■ **الفرضية الثانية:** يلعب التأمين التكافلي والتنمية المستدامة في ماليزيا دورا حيويا في تعزيز الثقة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقديم حلول تأمينية تعزز التضامن والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

■ **الفرضية الثالثة:** تلعب مؤسسات التأمين التكافلي في كل من الجزائر وماليزيا دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

3. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- التطرق إلى موضوع التأمين التكافلي والتنمية المستدامة وخصائصها ومبادئها.
- معرفة دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد مدى مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تم تلخيصها في النقاط التالية:

■ محاولة تحديد نشأة ومفهوم التأمين التكافلي والتنمية المستدامة.

■ إبراز واقع التأمين التكافلي في العالم.

■ مقارنة التجربة الجزائرية والمليزية في صناعة التأمين التكافلي.

■ معرفة أثر مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا.

5. أهمية موضوع الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في تحديد المفاهيم المتعلقة بالتأمين التكافلي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا.

6. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب تطبيقي.

7. الدراسات السابقة:

- أجرت الطالبة فلاق صليحة من جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2015 دراسة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه بعنوان متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي - تجارب عربية-، وقد حاولت الباحثة في إطار هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي تتعلق بما هي سبل تنمية صناعة التأمين التكافلي وما هو واقع تطويرها في الدول العربية؟ وتوصلت الباحثة إلى مجموعة استنتاجات أهمها:

- يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة في الاقتصاد وذلك من خلال مساهمته في بعث الأمن والطمأنينة للأفراد والمشروعات، الأمر الذي جعل العلماء المسلمين يقومون بالبحث في مشروعيته لمعرفة مدى توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، وعلى ضوء هذا البحث تم التوصل إلى عقد التأمين التكافلي الذي يعتبر بديلاً لنظام التأمين التجاري.
- رغم تنوع شركات التأمين التكافلي إلا أن ما يجمعها أنها جمعيات تعاونية، تقوم على مبدأ الفصل بين حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق، فضلاً عن كون نظام التأمين التكافلي قد قام بتقديم صيغ إدارة خالية من الربا كالمضاربة، الوكالة، الإجارة والوقف ويقوم على أساس ملكية الفائض التأميني لهيئة المشتركين لا للشركة المديرة لأعمال التأمين، كما تلجأ

شركات التأمين التكافلي لعملية إعادة التأمين التكافلي بغرض تحقيق التوازن في نشاطها التأمين.

- أجرت الطالبة عطاالله حدة من جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2014 دراسة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه بعنوان دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والامارات العربية المتحدة-، وقد حاولت الباحثة في إطار هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي تتعلق بما هو الدور المرتقب لمؤسسات التأمين التكافلي في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟ وتوصلت الباحثة إلى مجموعة استنتاجات أهمها:

• يقوم نظام التأمين التكافلي على تعاون مجموعة من الأشخاص يلتزم كل منهم بدفع اشتراكات دورية تودع على سبيل التبرع في صندوق له ذمة مالية مستقلة، تديره مؤسسة تأمين متخصصة في هذا المجال ويعوض المشترك من ذلك الصندوق عن الضرر الواقع عليه بفعل حدث محدد في وثيقة التأمين، وبالشروط المتفق عليها بين المشترك والمؤسسة، ويسمى الصندوق بصندوق التكافل.

• تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على توفير التغطية التأمينية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على استثمار الأموال المجمعة لديها في مجالات عديدة.

- أجرى الباحث الجودي صاطوري من جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2016 مقال علمي بعنوان التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، وقد حاول الباحث في إطار هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التي تتعلق ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة وماهي التحديات التي تواجهها؟ وتوصل الباحث إلى مجموعة استنتاجات أهمها:

• وضعت الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة يرأسه رئيس الحكومة.

- تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات المستدامة أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة.

8. هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وتبيان أهميتها إقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين وكل فصل حاولنا أن ندرسه عبر مباحث، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها .

وعليه فسننطلق في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى عرض الاطار النظري للتأمين التكافلي والتنمية المستدامة وذلك من خلال أربعة مباحث، تضمن والمبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي وفي المبحث الثاني: واقع التأمين التكافلي والمبحث الثالث: الاطار النظري للتنمية المستدامة.

بينما تطرقنا في الفصل الثاني تمثل في الدراسة التطبيقية: وسيتم تقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول: التجربة الجزائرية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة والمبحث الثاني: التجربة الماليزية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة، والمبحث الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا.

الفصل الأول: الاطار
النظري للتأمين التكافلي
والتنمية المستدامة

تمهيد:

يلعب التأمين دورا بالغ الأهمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين للكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية أو الاستثمار، ومع التطورات الحاصلة ومحاولة العلماء إيجاد بدائل لجميع النظم المعمول بها سابقا، ظهر التأمين التكافلي كبديل شرعي للتأمين التجاري، ويهدف التأمين التكافلي إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري للمؤمن لهم ولكن بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات.

يعتبر التأمين التكافلي أداة فعالة لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات، كما يساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتضامن بين الأفراد وتعزيز الثقة في المجتمع، وهذا ما يجعله واد من الأدوات الهامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى:

1. المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي؛
2. المبحث الثاني: واقع التأمين التكافلي؛
3. المبحث الثالث: الاطار النظري للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي

يسمى التأمين تكافليا لتكافل المشتركين فيما بينهم لتعويض ما يلزم بأحدهم من مخاطر كما يسمى تعاونيا لتعاون المشتركين في ذلك أيضا، وستتطرق في هذا المبحث إلى ماهية التأمين التكافلي من خلال التعريف والخصائص، المبادئ وأقسام التأمين التكافلي.

المطلب الأول: تعريف وخصائص التأمين التكافلي

تعددت وتباينت التعاريف المقدمة للتأمين التكافلي، وهذا ما جعله يتميز بمجموعة من الخصائص.

الفرع الأول: تعريف التأمين التكافلي

يمكن تعريف التأمين التكافلي من خلال ما يلي:

1. التعريف 01: التأمين التكافلي هو تعاون مجموعة من الأشخاص ممن يتعرضون لنوع واحد من المخاطر على تعويض الخسارة التي قد تصيب أحدهم، عن طريق اكتتابهم بمبالغ نقدية يتم بواسطتها تعويض المكتتبين عند وقوع الخطر المؤمن عليه¹.

2. التعريف 02: التأمين التكافلي هو تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعا بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الخطر المؤمن عليه وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق².

3. التعريف 03: التأمين التكافلي هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع لتعويض الأضرار التي تصيب أحدهم عند تحقق الخطر المؤمن منه³.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التأمين التكافلي هو: "عقد تأمين جماعي يلتزم فيه المشتركون بتقديم خدمة تأمينية تكافلية إذا تحقق الخطر المؤمن عنه، وذلك بدفع اشتراكهم في صندوق

¹. بديعة على أحمد، التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011، ص240

². فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي - تجارب عربية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2015، ص57.

³. مليان فتيحة، خبازي فاطمة الزهراء، التأمين التكافلي، صناعته ومتطلبات نجاحه في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022، ص 264.

تأمين له ذمة مالية مستقلة تشرف عليه إما هيئة مختارة من حملة الوثائق، وإما شركة مساهمة وظيفتها إدارة أعمال صندوق التأمين واستثمار موجوداته نظير أجر تحصل عليه".

الفرع الثاني: خصائص التأمين التكافلي

من أهم خصائص التأمين التكافلي ما يلي:

1. الأساس الذي يجمع المشتركين في التأمين التكافلي هو التبرع؛
2. يخضع التأمين التكافلي لإشراف هيئة رقابة شرعية؛
3. اللجوء للوسائل الفنية المتعلقة بالحساب والإحصاء، المعتمدة لدى شركات التأمين التجارية؛
4. إدارة صندوق التأمين التكافلي تكون من خلال الوكالة أو المضاربة أو الجمع بينهما¹؛
5. اجتماع صفة الممن والمؤمن له لكل عضو؛
6. انعدام عنصر الربح؛
7. قيامه بدور اجتماعي لخدمة البيئة والمجتمع؛
8. هو عقد من عقود التبرعات؛
9. يتميز الأعضاء فيه بحرية الملكية والإدارة؛
10. عدم الحاجة إلى وجود رأس المال عند التأسيس؛
11. يسعى التأمين التكافلي لتوفير التأمين بأقل تكلفة عند التأسيس؛
12. توزيع الفائض على المشتركين².

المطلب الثاني: مبادئ التأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على عدة مبادئ، نلخصها فيما يلي:

¹ عبد الله بكر اوي، ضوابط ممارسة التأمين التكافلي في القانون الجزائري وتحديات تطبيقه، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة أدرار، الجزائر، 2023، ص30.

² بوغزوز جهاد، تشخيص واقع، معوقات وافاق تطوير صناعة التأمين التكافلي-مع الاشارة لحالة الجزائر، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 01، جامعة بومرداس، الجزائر، ص15.

1. الالتزام بالتبرع:

يقوم التأمين التكافلي على مبدأ التبرع، حيث يلتزم المشترك فيه بالتبرع بقيمة القسط، وما يحصل عليه المؤمن لهم "المشتركون" من تغطية فيعتبر أيضا تبرعا.

2. التعاون:

يعتبر نظام التأمين التكافلي كفكر وكنظام تعاون منظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعا لخطر معين، حتى إذا وقع الخطر على أحدهم تضامن جميع المشتركين على مواجهته.

3. تفادي الاستثمارات المحرمة:

يقوم هذا المبدأ على استثمار فائض الاشتراكات بطرق تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدة من الربا.

4. تفادي المقامرة والمراهنة:

يجب أن يأخذ التأمين التكافلي صمة المؤمن والمؤمن له، وأن ما يدفعه يضل ملكا له ما لم تحدث تعويضات أو خسارة، كما أن ما يأخذ من تعويضات يعتبر تبرعا من باقي المشتركين تأكيدا لروح التكافل والترابط¹.

5. تفادي الربا:

يقوم التأمين التجاري على أساس أنه عقد معاوضة بحيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط وفي المقابل يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حالة وقوع الخطر، أي أنه عقد معاوضة ينصب على استبدال النقد بالنقد وهذا مرفوض شرعا أي ما يعرف بالربا، أما أعضاء الجماعة التأمينية التكافلية يقومون بالتبرع بدفع اشتراكات بنية رفع الضرر والغبن على بعضهم البعض وحافزهم في ذلك ابتغاء وجه الله.

6. تفادي الجهالة والغرر:

يقوم نظام التأمين التجاري على الجهالة والغرر لأن الممن عند التعاقد يجهل ما إذا كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا، كما أن المؤمن والمؤمن له يجهلان مقدار التعويض، ومن ناحية

¹ العراي مصطفى، نذير غانية، صناعة التأمين لتكافلي: الواقع، التحديات والافاق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر،

ديسمبر 2017، ص 95.

أخرى يجهل كل منهما كم سيدفع ومتى سيتحقق الخطر، أما الغرر فيدخل في الجمل وهو محرم شرعا¹.

الشكل رقم 1-1: مبادئ التأمين التكافلي



المصدر: من إعداد الطالبين

¹. عبد الحق علي وآخرون، تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر افاق وتحديات، مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2020، ص160.

المطلب الثالث: أقسام التأمين التكافلي

ينقسم التأمين التكافلي إلى مجموعة من الأقسام، نوضحها فيما يلي¹:

الفرع الأول: التأمين التكافلي من الأضرار

يتفرع هذا النوع إلى قسمين وهما:

1. التأمين التكافلي على الأشياء:

ويراد منه التأمين من الأضرار التي قد تلحق بشيء معين، كالتأمين عن تلف المزروعات، التأمين على الثروة الحيوانية، التأمين على الممتلكات...إلخ.

2. التأمين من المسؤولية:

ويراد منه تأمين الشخص نفسه من الضرر الذي قد يصيبه في ماله في حالة تحقق مسؤوليته تجاه المضرور، ولهذا النوع من التأمين التكافلي قسمين هما:

- التأمين من المسؤولية المدنية: ومن الأمثلة على ذلك تأمين مسؤولية مالكي المركبات تجاه الغير، وتأمين أصحاب المصانع والشركات مما قد يتعرضون له من مسؤولية اتجاه الغير أثناء وجود العمال في مكان العمل، وتأمين مسؤولية المقاولين اتجاه ما يصيب الغير من أضرار أثناء تنفيذهم لالتزاماتهم.
- تأمين المسؤولية المهنية: ومن الأمثلة على ذلك: تأمين مسؤولية أصحاب المهن، كالأطباء والصيدالة مما قد يصيبهم من مسؤولية قانونية تجاه الغير، نتيجة مزاولتهم لمهنتهم.

الفرع الثاني: التأمين التكافلي الخاص

ويراد منه التأمين على الأخطار التي تهدد لشخص في حياته أو سلامة جسمه أو قدرته على العمل، ويضم فرعين هما: التأمين من الإصابات والتأمين التكافلي البديل عن الحياة، ويعرف كل نوع منهما على النحو التالي:

¹ حورية عبد العزيز، التأمين ودوره في التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص المعاملات المالية العاصرة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2023/2022، ص: 56، 59.

1. التأمين من الإصابات:

ويعني بتأمين الحوادث الشخصية التي قد تصيب الفرد في جسمه فتسبب له عجزا عن العمل دائما أو مؤقتا، كما يغطي هذا النوع من التأمينات نفقات العلاج اللازمة.

2. التأمين التكافلي البديل عن الحياة:

ويعني بالتأمين على الأشخاص في حالتي العجز والوفاة، ويسمى أيضا بالتكافل، وهم بديل التأمين عن الحياة في التأمين التجاري، وينقسم إلى قسمين أساسيين هما:

- التأمين في حالة الوفاة لحماية الورثة أو غيرهم: يتبرع المؤمن في هذه الحالة بالأقساط لصالح الورثة، وتطبق على القسط هنا أحكام الهبة والتبرع، وتكون الهبة لصالح الورثة جميعا بالعدل والمساواة، وليس لصالح واحد منهم إلا إن كان يعاني من عاهة بدنية، حيث أجاز جمهور الفقهاء هذه الرعاية الخاصة كما لا يمنع شرعا من التأمين لصالح شخص آخر غير الوارث من باب التبرع، ويدخل ذلك في باب الصدقات.
- التأمين لدفع العوز عند العجز: وهو التأمين الذي يقوم به الشخص لصالح نفسه عند مرضه أو شيخوخته، أو إحالته على المعاش، أو عدم قدرته على العمل، وفيه يلتزم المشترك بدفع الأقساط على أن يتلقى من الشركة مبالغ التأمين إن بقي حيا، وإن وافته المنية فحكم ماله هذا يكون بحسب العقد، إما أن يبقى تبرعا لصندوق التكافل، أو يكون إرثا للورثة.

الفرع الثالث: التأمين التكافلي الخاص بالنقل

وينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام:

1. التأمين البحري: ويقصد به التأمين من أخطار النقل عن طريق البحر، أو النهر، ويشمل التأمين على البضائع والسفن.
2. التأمين البري: ويقصد به التأمين من أخطار النقل عن طريق البر.
3. التأمين الجوي: ويقصد به التأمين من أخطار النقل عن طريق الجو.

الفرع الرابع: التأمينات الهندسية

وتتعلق بتأمين أخطار مقاوِلي الإنشاءات والتركيب، وتأمين معدات واليات المقاوِلين، وتأمين الأجهزة الإلكترونية.

المبحث الثاني: واقع التأمين التكافلي

ستتطرق في هذا المبحث إلى واقع التأمين التكافلي من خلال الدور، الصيغ ومعوقات التأمين التكافلي.

المطلب الأول: دور التأمين التكافلي

يتمثل دور التأمين التكافلي في كل من¹:

1. حماية الاقتصاد الوطني من استغلال شركات التأمين التجاري لأن هذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح على حساب المستأمنين، والتأمين التكافلي يحول دون ذلك، حيث تقوم مؤسسات التأمين التكافلية باستثمار المتوفر من الأقساط التأمينية بمشاريع استثمارية تسهم في بناء الاقتصاد الوطني وتعود بالربح على المستأمنين أنفسهم؛
2. المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وازدهاره، فتأسس مؤسسات التأمين التكافلية وقيامها بواجباتها، ويساهم مساهمة فعالة في دعم عجلة الاقتصاد من خلال الأمور التالية:
 - المساهمة في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام؛
 - المساعدة في إيجاد سبل العيش الكريم في حالي المرض والعجز؛
 - إيجاد فرص العمل المتعددة والمساهمة في الحد من البطالة.
3. الاستحواذ على نسبة معتبرة من مدخرات الأفراد وبالتالي القيام بدور ادخاري مهم والمتمثل في تعبئة المدخرات المالية؛
4. العمل على إعادة توظيف المدخرات المالية في أوعية استثمارية من شأنها منافسة الحقل الاستثماري الربوي المحرم لصناعة التأمين التقليدي؛

¹ عطاالله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والامارات العربية المتحدة-، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2013/2014، ص: 56، 57.

5. استثمار الأموال الفائضة في مجال التنمية الزراعية والصناعية، بالإضافة إلى التغطيات التأمينية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي ووسائل الانتاج؛
6. تحقيق الصالح العام والخاص لأنه يقوم بإنشاء الاحتكارات لعدم سعيه للربح كهدف أساسي له؛
7. الوصول بالفرد إلى مستوى الكفاية الحدية خاصة فيما يتعلق بالحاجات الضرورية ليكون مستغنيا عن الاخرين ماديا ونفسيا يكون قادرا على رعاية أسرته ومعاونة الاخرين عند اللزوم.

المطلب الثاني: صيغ التأمين التكافلي

تتمثل صيغ التأمين التكافلي في كل من:

1. المضاربة:

تعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الاخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بنسب متفق عليهما في العقد، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده، بشرط عدم تقصير الطرف الاخر أو تعديده، ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الاخر العامل أو المضارب¹.

وتطبق صيغة المضاربة في إدارة عمليات التأمين التكافلي من خلال²:

- التزام كل عضو ينضم إلى الاتفاق القائم بدفع مبلغ معين وثابت من مال مسبقا ليكون رأس المال في مضاربة مشتركة؛
- التكافل بين المشتركين عن الحوادث التي تقع لهم؛
- يدفع القسط المشترك لحساب التكافل ويرد للمشاركين في نهاية السنة المالية ما تبقى من حساب التكافل؛
- تتحمل أموال المضاربة جميع مصاريف عملية المضاربة واستثمارها؛
- يتحمل المضارب الخسارة إذا حدثت بسبب إهمال أو تقصير؛
- يتحمل المشترك كون الخسارة إذا حدثت بسبب تفاعل قوى السوق؛
- يقوم المضارب باستثمار مبالغ الاشتراكات ويأخذ نسبة من الأرباح حسب الاتفاق.

¹. صليحة فلاق، مرجع سابق، ص 102.

². سامية معزوز، التأمين الاسلامي: عرض تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 44، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2015،

2. الوكالة:

هي عقد يفوض أحدهم شخصا اخر غيره للقيام بتصرف معين نيابة عنه بشرط أن يكون التصرف المعني مما يجوز فعله.

وتطبق صيغة الوكالة في إدارة عمليات التأمين التكافلي من خلال¹:

- يقوم المشترك بتعيين مسؤول شركة التأمين وكيلًا للقيام نيابة عنه وعن بقية المشتركين بإدارة حساب التكافل التعاوني وحساب الاحتياطي الاستثماري، وجميع الاجراءات الخاصة بإعداد العقود واستلام الأقساط ودفع مبالغ التعويضات تكون الوكالة بأجر والذي يحسب على أساس نسبة مئوية من مبالغ الاشتراكات في حساب التكافل أو بدون أجر؛
- مما سبق يتبين لنا بأن تطبيق صيغة الوكالة في إدارة استثمار أقساط التأمين يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر عقد الوكالة من عقود المعاملات، كما تعتبر العمولة الناتجة عن تطبيق صيغة الوكالة والتي يتقاضاه المؤسسين، بمثابة حافز استثماري يجلب رأس مال بالدخول لميدان الصناعة التأمينية التكافلية.

3. الوقف:

الوقف هو حبس أصل يمكن الانتفاع به والتصدق به، حيث يعتبر الوقف بابا من أبواب التكافل في الإسلام وصورة من صور العمل الخيري²:

وتطبق صيغة الوقف في إدارة عمليات التأمين التكافلي من خلال مجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي:

- يجوز وقف النقود طبقا لما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز وقفها وأنها تدفع مضاربة ويصرف الربح الحاصل منها إلى لموقوف عليهم حسب شروط الوقف كما أنه يمكن وقفها للإقراض؛
- يجوز انتفاع الواقف بوقفه إذا كان الوقف عاما، أو اشترط الواقف لنفسه الانتفاع به مع الاخرين؛

¹. عبد الحق علي واخرون، مرجع سابق، ص 162.

². نفس المرجع السابق، ص 163.

- ما يتبرع به للوقف ل يكون وقفا، بل هو مملوك للوقف يصرف للموقوف عليهم، ولمصالح الوقف؛
- لا بد في لوقف أن يكون لجهة لا تنقطع.

المطلب الثالث: معوقات التأمين التكافلي

يمكن تقسيم المعوقات التي تواجه التأمين التكافلي إلى ما يلي:

1. العائق التشريعي:

لا تزال شركات التكافل في معظم البلدان تمارس عملها دون وجود قانون خاص للإشراف والرقابة عليها، مما يجعل هذه الشركات بعيدة عن الضبط بمعايير ثابتة ومحددة ومعلنه من قبل الدولة، فلا تزال شركات التكافل تعمل في تلك الدول تحت سلطة هيئات الرقابة والإشراف التي صممت لشركات التأمين التقليدية.

2. العوائق المتعلقة بهيئات الرقابة الشرعية:

مما لاشك فيه هو أن كل مؤسسة مالية إسلامية تراقبها هيئة شرعية تسهر على رصد توافق المنتجات المطروحة للجمهور وكل المعاملات المالية مع احكام الشريعة الإسلامية، لإنجاح مسيرتها وتطويرها.

تعرض هيئات الرقابة الشرعية بالرغم من جميع الضوابط والإجراءات الاحترازية والتنظيمية لها إلى بعض النقائص والعوائق التي من شأنها أن تؤثر مستقبلا على ازدهار الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة ونمو صناعة التأمين التكافلي بصفة خاصة، نذكر منها:

- ضعف التأهيل الفني والمهني في مجال التأمينات بالنسبة لأعضاء الهيئة، مما يؤثر سلبا على إصدار الفتوى بشكلها الصحيح أي التكيف الشرعي الصحيح للمسألة محل البحث.
- كثرة انشغالات أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وتعدد عضويتهم في أكثر من هيئة إذ هناك تخوف من صعوبة خلافة الجيل الأول للفقهاء والمتخصصين في الصناعة المالية الإسلامية.

3. العوائق المتعلقة بثقافة التكافل:

تعرف ثقافة التكافل بأنها إدراك حقيقة التكافل التي تطبقها شركات التكافل ومعرفة أهداف قيام صناديق التكافل وأهم الفروق بين التأمين التجاري والتكافلي.

هناك ضعف في نشر الثقافة والتوعية التأمينية من خلال شركات التأمين التكافلية، حيث يمثل هذا الموضوع تحديا كبيرا وحقيقيا في كيفية إيصال الفكرة، إذ يتطلب تضافر جهود جميع أطراف هذه الصناعة ن شركات وجهات رقابية حكومية ومزودي الخدمة التأمينية بمختلف أشكالها.

4. عوائق تتعلق بالمشروعية:

تسعى المؤسسات المالية التقليدية جاهدة للظفر بجزء من حصة المؤسسات المالية الإسلامية بخلق شبائيك أو نوافذ إسلامية أو بطريقة أخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

● استناد شركات التأمين التقليدية للفتاوى التي صدرت من بعض العلماء بإباحة التأمين التقليدي.

● تبني بعض علماء الشريعة آراء تنفي الفرق بين التأمين التقليدي والتأمين التكافلي.

إذن يمكن للإشاعات والأقاويل المغرضة والافتراءات حول عدم صحة المنتجات التأمينية الإسلامية المطروحة شرعا، أن تهمز مكانة هذه الصناعة الإسلامية، لكن تم رفع الشبهات عنها وإعادة بعثها بتوضيح الفروق الجوهرية بينها وبين التأمين التجاري¹.

¹ مولاي خليل، التأمين التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والأفاق، الملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، ص: 13، 15.

المبحث الثالث: الاطار النظري للتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة مفهوماً جديداً في الفكر التنموي، والذي لاقى انتشاراً واسعاً، وستتطرق في هذا المبحث إلى ماهية التنمية المستدامة، عناصر ومبادئ التنمية المستدامة ودور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

التنمية المستدامة هي نمط تنموي يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت المفاهيم التي تشير إلى التنمية المستدامة، ومن بينها:

1. **التعريف 01:** التنمية المستدامة هي تنمية لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية التي تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية من خلال (المسكن، الصحة، التعليم، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية)، وتعمل على إحداث تغييرات في القاعدة الصناعية السائدة¹.
2. **التعريف 02:** التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى النهوض بالتنمية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل دول العالم، بحيث تستطيع أن تلبى حاجات سكانه في السنوات القليلة القادمة².
3. **التعريف 03:** وتعرف التنمية المستدامة على أنها سيرورة تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتغييرات التقنية والمؤسسية التي تحدث التناقص أو التكامل وتدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية³.

¹ نادبة حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2003، ص32.

² لعراي رتيبة، واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة "2000-2019"، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée , volume 19 , number 2 , july 2022, p 147.

³ فوزية برسولي، لخضر سي محمد، جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،

المجلد 01، العدد 01، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكمة، جوان 2018، ص 4.

4. التعريف 04: تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية".

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص، يمكن تحديدها في النقاط التالية²:

1. هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
2. مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة فهي تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية؛
3. تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي؛
4. عملية متعددة ومتراطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية؛
5. سياسة واستراتيجية ترمي لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع احترام الاعتبارات البيئية ودون التأثير على الموارد؛
6. لا يمكن فصل عناصر التنمية المستدامة عن بعضها البعض، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
7. إن التنمية المستدامة تحرض على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على حضارة وخصوصية كل مجتمع؛

¹. عبد القادر عوينان، تحليل الأثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، رسالة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2008، ص 38.

². عطا الله حدة، مرجع سابق، ص ص: 95، 96.

8. تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية؛

9. للتنمية المستدامة بعد دولي حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة والمختلفة.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الأهداف الايكولوجية وذلك من خلال ضمان وحدة النظم الايكولوجية، قدرة تحمل النظام البيئي، وكذا التنوع البيولوجي؛
2. الأهداف الاقتصادية وذلك بالوصول إلى تحقيق النمو، المساواة، والكفاءة في النظام الاقتصادي؛
3. الأهداف الاجتماعية والمتمثلة في التمكين، المشاركة، الحراك والتماسك الاجتماعي.

وتتفرع هذه الأهداف الأساسية إلى أهداف فرعية يمكن تلخيصها كالآتي¹:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة الرفع من حياة السكان اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل مقبول وديمقراطي؛
2. احترام البيئة الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على أساس أنها مصدر حياة للإنسان وتحاول بناء تكامل وانسجام بين البيئة الطبيعية التي أنشأها الإنسان دون الإضرار بأي منهما؛
3. تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة: تنص التنمية المستدامة على تنمية احساس المواطنين بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

¹. خلادي سومية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع راسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة البيئة والسياحة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص ص: 25، 26.

4. تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ولذلك تحاول جاهدة للحد من استنزافها أو تدميرها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال؛

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة من خلال توعيتها للسكان إظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان.

بالإضافة إلى الأهداف التالية¹:

1. إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات؛

2. السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا؛

3. البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون؛

4. النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية؛

5. تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا، وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية؛

6. تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية، كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

¹. العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر

وفي 2 سبتمبر 2015 اعتمدت 193 دولة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً أجندة التنمية المستدامة 2030، وتتضمن مجموعة الأهداف العالمية الجديدة والمتمثلة في¹:

1. القضاء على الفقر بكافة أشكاله؛
2. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي؛
3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع؛
4. ضمان جودة التعليم؛
5. تحقيق المساواة بين الجنسين؛
6. ضمان استدامة المياه والصرف الصحي؛
7. ضمان حصول الجميع على إمدادات الطاقة؛
8. تعزيز العمل اللائق للجميع؛
9. تطوير القدرات التكنولوجية؛
10. الحد من عدم المساواة بين الدول؛
11. حفظ المدن والمستوطنات البشرية؛
12. التأكد من أنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة؛
13. مكافحة تغير المناخ واثاره؛
14. الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار؛
15. الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الأرضية؛
16. تعزيز مجتمعات سلمية للتنمية المستدامة؛
17. الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

¹ الجهود المركزي للتعبة العامة والاحصاء، اهداف التنمية المستدامة، متاحة على الرابط التالي: <https://www.unescwa.org> ، تم الاطلاع يوم 2024/06/13، على الساعة 23:56.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية، لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي¹:

1. التوازن بين التنمية والبيئة:

ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لاشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأرض كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذ ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

2. التخطيط:

ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن انتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء.

3. المشاركة الشعبية:

تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات.

4. تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني:

من خلال تمكين المجتمعات والمؤسسات من القدرة على التفاوض مع المؤسسات البيروقراطية، والتأثير عليها في وضع السياسات العامة ومراجعة كل القرارات التي تتخذها الحكومة نحوهم.

5. تقوية فعالية واستمرارية البرامج التنموية:

من خلال تمكين الناس في وضع القرارات والاليات أو التأثير عليها في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، والاستفادة من الموارد المحلية.

¹. حسين مغاوري أحمد، محمود أبو سكين، منى كمال الدين مدحت، التنمية المستدامة نشأتها ومبادئها وأهدافها، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، المجلد

11، العدد 04، جامعة مدينة السادات، 2021، ص ص: 222-223.

6. حسن الإدارة والمساءلة:

أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تعرقل التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تحقق العدالة الاجتماعية.

7. التضامن:

بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعم تراكم المديونية، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

8. العدالة الاجتماعية:

ترتكز التنمية المستدامة على مبدأ المساواة الاجتماعية والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية وهي:

- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة؛
- من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، عل ان يحافظوا على نوعية الأرض؛
- على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش.

المطلب الثالث: دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة

إن للتأمين التكافلي دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة، وذلك من خلال ما يلي¹:

1. يساهم التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الصناعية من خلال حمايته لوسائل الإنتاج (المعدات،

التجهيزات، وسائل النقل وغيرها) وتخفيض الخسائر المالية الناجمة عن تحقق الأخطار المؤمن منها

¹ بطاهر بختة، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 153.

عن طريق إعادة تجديد الأصل أو إصلاحه وصيانته، حيث أن التغطية التأمينية ممثلة في التأمين من الحريق، التأمين الهندسي، تأمين العمال وغيرها، تمكن من استمرار العمليات الصناعية والإنتاجية وعدم لجوئها إلى الاستدانة، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الصناعية؛

2. يساهم التأمين التكافلي في تعزيز مسيرة التنمية الزراعية من خلال التغطية التأمينية المتعلقة بالاستثمار الزراعي كالمعدات والتجهيزات الزراعية ووسائل النقل، إضافة إلى التأمين من الأخطار محتملة الحدوث للمحاصيل الزراعية وتأمين الحيوانات وغيرها؛

3. يساهم التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال صور عديدة كتغطية التكافل الطبي أو تحمل نفقات العلاج خاصة في حالات المرض المزمن وكذا تغطية البطالة والعجز البدني المؤقت أو الدائم وتغطية الوفاة ونظام التقاعد، إضافة إلى تكوين رؤوس أموال للمؤمن لهم، باعتبار التأمين التكافلي الاجتماعي بديلا للتأمين على الحياة، حيث تقوم الشركة المؤمنة بحفظ وادخار اشتراكات المؤمن له، وتقوم بإعادتها له عند انهاء العقد في حالة عدم تحقق الخطر المؤمن منه؛

4. يساهم التأمين التكافلي في المحافظة على البيئة من خلال قيام شركاته بتمويل المشاريع النظيفة الصديقة للبيئة كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالصناعات التقليدية إضافة إلى توفيرها لعدة تغطيات تأمينية كالتأمين ضد التلوث؛

5. كما يساهم التأمين التكافلي في امتصاص جزء من البطالة من خلال توفير فرص عمل في فروع وشركاته.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل حول التأمين التكافلي والتنمية المستدامة تبين لنا أن التأمين التكافلي يعتبر البديل الشرعي للتأمين التجاري، والذي أفتى بجوازه معظم الفقهاء المعاصرين، وقد حظي بقبول عموم المسلمين لأنه يجسد معنى التعاون والتكافل، لذلك شهد انتشارا واسعا.

يقوم التأمين التكافلي كنظام على عدة مبادئ تتطابق مع احكام الشريعة، وله دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يلعب التأمين التكافلي دورا بالغ الأهمية في تحقيق ودعم التنمية المستدامة من خلال دوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية، وهذا ما أدى ببعض الدول إلى تبنيته كنظام جديد يدعم تقدمها وتطورها ومن بين هذه الدول ماليزيا والتي تعد سباقة في الاعتماد على التأمين التكافلي، والجزائر.

الفصل الثاني: دراسة

دور التأمين التكافلي في

تحقيق التنمية المستدامة

في الجزائر وماليزيا

تمهيد:

عرفت صناعة التأمين التكافلي اهتماما واسعا، وشهد التأمين التكافلي انجازات عديدة وتطورات كبيرة، حيث نشأت العديد من مؤسسات التأمين التكافلي في مختلف دول العالم، التي بلغ عددها أكثر من 353 مؤسسة، وهذا راجع إلى أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الوطنية، يسهم التأمين التكافلي كجزء أساسي من النظام المالي والاقتصادي في توفير الحماية المالية والاجتماعية للفرد والمجتمع، وتلعب مؤسسات التأمين التكافلي دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، من خلال قيام هذه المؤسسات بتغطيات تأمينية لجميع مجالات التنمية المستدامة، وكذلك من خلال الاستثمارات التي تقوم بها.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

1. المبحث الأول: التجربة الجزائرية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة؛
2. المبحث الثاني: التجربة الماليزية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة؛
3. المبحث الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا.

المبحث الأول: التجربة الجزائرية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة

في ظل السعي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة برز التأمين التكافلي كأحد الأدوات المالية الهامة التي تعزز من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال هذه التجربة تسعى الجزائر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير منتجات تأمينية ميسورة ومتاحة للجميع.

المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تولي اهتماما كبيرا لتطوير قطاع التأمين التكافلي، وتسعى إلى تنظيمه وجعله جزء حيوي من البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الفرع الأول: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر

قامت الجزائر سنة 1996 بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة لإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين وائتمان الصادرات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-144 المؤرخ في 23 أبريل 1996¹.

سنة 2009 تم إصدار ما يمكن اعتباره قانونا عاما يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاضدي أو تعاوني، فجوهر الحديث عن التأمين التكافلي في الجزائر ينصب أساسا على المرسوم التنفيذي رقم 09-13 والصادر بتاريخ 2009/01/11، والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 07/95 المعدل بالقانون 06/04 الممضي في 20 فيفري 2006، حيث سمح هذا المرسوم بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية، وقد تضمن هذا المرسوم أربعة فصول وملحق ب 35 مادة يمثل قانونا نموذجيا للشركات ذات الشكل التعاضدي أي انه سمح بإنشاء شركات تأمين دون اشتراط الربحية².

¹. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26 المؤرخ في 24 أبريل 1996، ص 3.

². ايمان بغدادي، سيف الدين كعبوش، الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص

وفي سنة 2021 وضعت الجزائر قانون خاص بالتأمين التكافلي الاسلامي، والمتمثل في المرسوم التنفيذي 81/21 المؤرخ في 23 فيفري 2021، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، وتضمن هذا المرسوم 3 فصول وملحقا ب 27 مادة، وتناول هذا المرسوم محاور أساسية نوجزها فيما يلي:

1. أنه يجب أن يستكمل ملف الاعتماد لممارسة التأمين التكافلي على النحو المسمى "نافذة" بما يأتي:

- نموذج الاستغلال الذي تعتمده الشركة التي تمارس التأمين التكافلي وفقا لأحكام المادة 9 من هذا المرسوم؛
- قائمة أعضاء لجنة الاشراف الشرعي مصحوبة بكل وثيقة تثبت معارف أعضائها في مجال الشريعة الاسلامية وبشهادة الجنسية لكل عضو من أعضاء اللجنة؛
- التنظيم الذي تعتمده الشركة وضعه لممارسة التأمين التكافلي؛
- تعهد الشركة بتحقيق فصل تام بين حساب المشاركين وحساب الشركاء؛
- الطريقة المعتمدة في توزيع صندوق المشاركين؛

2. ولأن التأمين التكافلي يشبه التأمين التجاري في مسألة الشروط العامة لعقد التأمين لذا يجب أن يكون طلب التأشيرة مصحوب بشهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، تسلمها الهيئة التشريعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

3. يتعني على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي لجنة داخلية تسمى "لجنة الإشراف" تكلف بمراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة وإبداء رأي أو قرارات بخصوص مطابقة هاته العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

4. يجب على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي تعيين مدقق يكلف بمراقبة مدى مطابقة العمليات المرتبطة بالتأمين لتكافلي لإجراء لجنة الإشراف الشرعي وقراراتها.

5. يتعين على الشركة التي تمارس التأمين التكافلي، مسك حسابات مالية ومحاسبية بصفة منفصلة حساب يتعلق بتوظيف رأسمال شركاء شركة التأمين التكافلي وحساب يتعلق بالصندوق المحدد.
6. إذا كان الصندوق إيجابيا يوزع مبلغ الرصيد حسب الشروط التعاقدية كما محددة وفق الطرق الآتية:
 - شمل توزيع مجموع المشاركين دون تمييز بين الذين استفادوا والذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية المعنية؛
 - يقتصر التوزيع على المشتركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المالية المعنية؛
 - يتم التوزيع على أساس نسبة مساهمة كل مشارك بعد خصم التعويضات المدفوعة خلال السنة المالية المعنية إذا كان مبلغ تعويض المدفوع يفوق حصته في مبلغ الرصيد لا يستفيد مشارك من أي دفع؛
 - إذا كاف رصيد الصندوق سلبيا يمكن للشركة التي تمارس التأمين التكافلي منح اعتماد لصندوق المشتركين يسمى "القرض الحسن" يسترد القرض من الرصيد الإيجابي الذي يحقق لاحقا لا يمكن أن يتجاوز القرض الحسن 70 % من مبلغ الأموال الخاصة للشركة التي تمارس التأمين التكافلي¹.

الفرع الثاني: صناعة التأمين التكافلي في الجزائر

ترتبط صناعة التأمين التكافلي في الجزائر بشركة سلامة، والتي تعد هي الشركة السبّاقة والأولى والوحيدة في الجزائر التي تقدم تغطيات تأمينية تكافلية ضد الأخطار المختلفة.

1. لمحة حول شركة سلامة للتأمينات:

اعتمدت شركة سلامة لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين على الأضرار، وهي الوحيدة في الجزائر التي توفر خدمات التأمين التكافلي.

¹. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14 المؤرخ في 28 أفريل 2021، ص ص: 9، 10.

وتعد شركة سلامة للتأمينات الجزائر أحد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية ومقرها السعودية، والتي تضم ست شركات للتكافل وشركة لإعادة التكافل، اعتمدت شركة سلامة في الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر من قبل وزارة المالية بتاريخ 2 جويلية 2006، وقد استحوذت على الشركة السعودية "البركة والأمان" المنشأة في 26 مارس 2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتما. بموجب التأسيس الجديد أصبحت شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدر في البداية ب 372 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه مرات عديدة لزيادة ملاءمتها المالية وقدرتها على الوفاء، ليستقر عند 2 مليار دينار جزائري امتثالا لقرارات السلطات الوصية، وهو مقسم إلى 200.000 سهم تم اكتتابها وتحريرها بالكامل وفق ما ينص عليه القانون، موزعة على أهم المساهمين، وهم:

– شركة التكافل وإعادة التكافل العالمية للاستثمار؛

– شركة إعادة التأمين التونسي السعودي BEST RE TUNISIE؛

– بنك البركة الجزائري؛

– السيد رضا فريد بن بوزيد.

نجحت شركة سلامة في تحقيق نتائج مرضية طويلة فترة نشاطها، وهي تملك حصة سوقية محترمة من سوق التأمينات في الجزائر الذي تسيطر عليه الشركات العمومية¹.

2. منتجات التكافل في شركة سلامة:

تنتج شركة سلامة للتأمينات الجزائرية المنتجات التالية²:

¹. بوعزوز جهاد، تسويق منتجات التأمين التكافلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2021/2020، ص 284.

². بن الزاوي إشراق، خلدي مليكة، عوامل نجاح ومكامن تطوير صناعة التكافل الجزائري –دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 128.

- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال يتضمن توفير رأس المال وقت التعاقد؛
- التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن له، يسمح بالدفع الفوري للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة؛
- التأمين التكافلي والائتمان، يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن له وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

3. تطور رقم الأعمال لشركة سلامة للتأمينات الجزائر:

مكنت شركة سلامة من تنمي رقم أعمالها بشكل يتناسب مع حجم السوق الجزائرية خاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها قطاع التأمين، وسوف نستعرض فيما يلي رقم الأعمال لشركة سلامة في السوق الجزائرية خلال الفترة 2014-2020:

الجدول رقم 1-2: تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات الجزائر خلال الفترة 2014-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال	4491	4707	4758	4780	5100	4100	4600
معدل النمو %	11.58%	5.14%	6%	-4%	8%	3.84%	-15%

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية، سلامة للتأمينات، متاحة على الرابط التالي: <https://www.aps.dz/ar/economie> تم الإطلاع:

2024/06/18، على الساعة 16:24.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رقم أعمال شركة سلامة تطور بنسبة 11.58% سنة 2014 بلغ 4491 مليون دينار جزائري، بينما انخفض سنة 2015 إلى 5% برقم أعمال بلغ 4707 مليون دينار جزائري، وعاود الارتفاع نسبة ضئيلة سنة 2016 بمعدل 6% برقم أعمال قدر بـ 4758 مليون دينار جزائري، ثم عرف انخفاض حاد وصل إلى -4% برقم أعمال بلغ 4780 مليون دينار جزائري

سنة 2017، وهذا الانخفاض راجع إلى انتهاء فترة تأمين بعض المشاريع المهمة، إلا أنه عاش ارتفاع كبير سنة 2018 بلغ نسبة 8% برقم أعمال بلغ 5100 مليون دينار جزائري، بسبب تحسن مؤشرات النمو بالنسبة للاقتصاد الجزائري تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط، لكنه سجل سنة 2019 تراجع إلى 3.84% مع رقم أعمال قدر بـ 4100 مليون دينار جزائري، ليتراجع بعدها بـ 15% سنة 2020 مسجلا رقم أعمال قدر بـ 4600 مليون دينار جزائري، وذلك بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم وتسببت في شل الاقتصاد العالمي ومعه الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مقومات التأمين التكافلي في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي يمكن أن تكون حافزا قويا لتطوير قطاع التأمين التكافلي نذكر منها ما يلي¹:

1. اتساع سوق التأمينات في الجزائر وذلك باتساع الرقعة الجغرافية وكذا العديد من مسببات التأمين، الأمر الذي يفتح المجال للعديد من مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي للدخول والمنافسة؛
2. تشوق المجتمع الجزائري إلى معاملات اسلامية لا تفسد عليه دينه؛
3. وجود مؤسسات مصرفية اسلامية، تبحث عن شركاء في المهنة للتكامل والتعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الصفة الاسلامية للمجتمع؛
4. إدراج مصطلح التأمين التكافلي في قانون المالية 2020 من خلال التعريف بالتأمين التكافلي وإبراز فكرته دون طرح تنظيم له، والذي كان منفصل في مرسوم 21-81 الذي فصل في جميع أوجه مؤسسات التأمين التكافلي؛

¹. بوضيودة زكية، محمد عدنان بن ضيف، التأمين التكافلي سوق واعد -عرض أهم تجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية،

المجلد 07، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021، ص 230.

5. صدور المرسوم الرئاسي للصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، إذ يعتبر دافعا لوجود العديد من التشريعات التي تسنح بالعمل المالي الاسلامي في جميع المنتجات المالية؛
6. فسح المجال لمؤسسات التأمين التجاري وذلك بفتح نوافذ إسلامية، يعد حافزا قويا للتوسع في هذه الصناعة التي تحمل الكثير من فرص المنافسة في السوق الجزائرية، فهذا الوضع يفرض على مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية تبني استراتيجيات لاستقطاب الزبائن وتسويق هذه المنتجات وتطويرها بغرض خلق تغيرات ايجابية تهدف إلى تسهيل ممارسة نشاط التأمين الإسلامي التكافلي.

المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

عملت الجزائر على دعم وتحسين التنمية المستدامة في شتى المجالات، وفيما يلي سنعرض واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

تمتلك الجزائر إمكانيات عديدة لتعزيز نموها الاقتصادي، من بينها احتياطات النقد الأجنبي الصادرة من النفط والغاز، كما أن استراتيجية التنمية التي تستهدف تحقيق نمو أقوى ومستدام من شأنها تنويع الاقتصاد بدءا من القطاع الغير النفطي مع تعميق الإصلاحات اللازمة للتحويل الهيكلي للاقتصاد.

وعملت الدولة الجزائرية في إطار عملية التنمية الاقتصادية بتبني برنامج جديد لانعاش القطاعات التي لا زالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني، وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5600 مليار دينار جزائري، وديون خارجية منعدمة.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 والذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في ما يلي¹:

1. تطوير الاقتصاد الوطني؛
2. ترقية وتحسين الخدمات العمومية؛
3. توسيع عصرنة القطاع الصناعي؛
4. تطوير النشاطات الفلاحية؛
5. تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها.

بالرغم من الجهود المتزايدة التي تبذلها الدولة في مجال البحث والتطوير، إلا أن الانفاق على هذا المجال لا يزال منخفضا للغاية إذ ما قارناها بالبلدان المتطورة وحتى بعض البلدان النامية، ويعتبر البحث والتطوير أحد المؤشرات الرئيسية للابتكار، كما أن نسبة البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي تعد مؤشرا رئيسيا لقياس الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الابتكار.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي

يمكن تمييز واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاجتماعي، في النقاط التالية:

1. وصلت نسبة التمدرس في الجزائر 96.8%، حيث يعد التعليم إجباريا ومجانيا لجميع المستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية، وتعمل الدولة جاهدة على ضمان التعليم لجميع الأطفال؛

¹. شراد أحمد، أهمية الاستثمار في مجال البحث والتطوير في تفعيل البعد المؤسسي للتنمية المستدامة في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018/2019، ص 78، 79.

2. يعتبر مستوى الرعاية الصحية في الجزائر متواضعة، ويرتكز معظم الاهتمام على الرعاية الوقائية والمناعية، تعد ميزانيتي التسيير والتجهيز المخصصة لوزارة الصحة في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى المخصصات المرصودة لهذا القطاع في إطار الإصلاحات المتتالية التي عرفها؛
3. سجلت نسبة البطالة سنة 2020 ارتفاعا ملحوظ يقدر ب 14,2% مقارنة بنسبة 11,4% سنة 2019 وهذا بسبب جائحة كورونا.

الفرع الثالث: البعد البيئي

تتم الجزائر بحماية البيئة اهتماما كبيرا، وهذا يظهر من خلال القوانين التي تنظم المجالات الاقتصادية بطرق تتوافق مع القواعد العلمية لحماية البيئة.

وفي إطار تنفيذ القانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها وتحسين الحصة من الفضاءات لكل ساكن، شرعت وزارة البيئة والطاقات المتجددة بوضع برنامج إنجاز حضيرة حضرية في كل ولاية كما قامت بعمليات جرد وتصنيف وتهيئة وطنية للمساحات الخضراء.

وقد نتج عن هذه العمليات إحصاء 224 مليون متر مربع فضاء أخضر سنة 2017 مقابل 2 مليون متر مربع سنة 2007 و 11 مليون سنة 2011 و 80 مليون متر مربع سنة 2014.

يعد التنوع البيولوجي في الجزائر موردا هاما تستفيد منه عدة قطاعات اقتصادية أهمها الفلاحة والصيد البحري والصناعة، وتتراوح حصتها المشتركة المبنثقة عن استغلال التنوع البيولوجي ما بين 20% و 30% من المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات، فإن هذه الأخيرة تفوق 40% وهي نسبة هامة¹.

¹. الجودي صاطوري، مرجع سابق، ص ص 303، 304.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية في صناعة التأمين التكافلي والتنمية المستدامة

تعتبر ماليزيا واحدة من البلدان المتطورة في مجال التأمين التكافلي حيث تعتمد على الاقتصاد الإسلامي، ولقد حققت خطوات هامة في هذا المجال، وتعد مؤسسات التكافل الماليزية هي المحركة الرئيسية لتنمية التكافل عالميا ولها دور كبير في دعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في ماليزيا

الفرع الأول: الإطار القانوني للتأمين التكافلي في ماليزيا

تعد ماليزيا سباقة في إصدار قانون التأمين التكافلي، حيث تم تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تم تأسيسه سنة 1983 حيث ورد ضمن القانون رقم 312 من الجريدة الرسمية للقوانين الماليزية الصادر بتاريخ 1 جانفي 1985 النص الكامل لأول قانون لتنظيم التأمين التكافلي والموسوم بقانون التكافل 1984، إذ يعد من أهم التشريعات التي حددت الطبيعة التعاقدية للتأمين التكافلي، وهذا من خلال المادة 2 منه والتي تؤكد على أساس التبرع القائم في معاملات التأمين التكافلي، حيث تضمن نص المادة تعريف التكافل بأنه خطة تبني على مبادئ الأخوة والتضامن والمساعدة المتبادلة، والتي تنص على المساعدات المالية والعون بين المشاركين في حالة حاجتهم إليه، حيث يتم اتفاق المشاركين على المساهمة بشكل متبادل لهذا الغرض.

أما فيما يتعلق بمفهوم شركات التأمين التكافلي وفقا لهذا القانون نجد أن المادة 16 من هذا القانون تنص بأن: "شركة التكافل ملزمة بإنشاء ورعاية صندوق التكافل فيما يخص أي فئة من فئات أعمال التكافل التي تقوم بها الشركة"، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة الفصل بين صندوق المساهمين وصندوق المشتركين في الشركة وهذا من خلال نص المادة 17 من نفس القانون "أصول أي صندوق تكافل تكون منفصلة عن جميع الموجودات الأخرى للشركة...".

إضافة لما سبق فإنه بحسب نصوص هذا القانون فإن رخصة مزاولة نشاط التأمين التكافلي تصدر وهذا ما نراه ينسجم للشركة مقدمة الطلب كرخصة مشغل تأمين تكافلي "Takaful Operator"،

ويتوافق مع مفهوم التأمين التكافلي، كون الشركة تعمل كمشغل أو مدير لصندوق أو محفظة التكافل وليست كمؤمن كما هو موجود في مفهوم التأمين التقليدي التجاري¹.

الفرع الثاني: صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

انطلقت صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا سنة 1984 مع تأسيس أول مؤسسة تكافل وهي "مؤسسة تكافلي ماليزيا" في نوفمبر 1984 والتي كان السبب الرئيسي في تأسيسها الطلب المتزايد من الناس للحصول على خدمات التأمين التكافلي بناء على ما صدر من مجمع الفقه الاسلامي الدولي.

الجدول رقم 2-2: مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا

المؤسسة	العدد
AIA Public Takaful Berhard	1
Am Metlife TakafulBerhard	2
EtiqaFamilyTakaful	3
EtiqaGenerralTakaful	4
FWD TakafulBerhad	5
Great EastemTakafulBhd	6
Hong Leong MSIG Takaful Bad	7
Prudential BSN TakafulBhd	8
Sun Life Malaysia Takaful Bhd Local	9
Syarikat Takaful Malaysia AM Bhd Local	10

¹. معوش محمد الأمين، متطلبات تنمية اليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2019-2020، ص ص: 116-117.

Syarikat Takaful Malaysia KeluargaBhd Local	11
TakafulIkhlas Family Bhd Local	12
Takaful Ikhlas General Bhd Local	13
Malaysia Takaful BhdForeignZurich General	14
Malaysia TakafulZurich	15

المصدر: الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الاسلامي، شركات التأمين والتكافل، متاحة على الرابط

<http://www.ifti-sd.org/ar/takaful-and-insurance-companies> تم الاطلاع يوم

18:06، على الساعة **2024/06/18**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد مؤسسات التأمين التكافلي في تزايد مستمر خاصة في العقد الأخير ، وهذا راجع إلى تشجيع المؤسسات المحلية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

المطلب الثاني: عوامل نجاح صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

إن نجاح التجربة الماليزية في صناعة التأمين التكافلي كان نتيجة لجهود الدولة المتعددة في دعم هذا المجال، ويمكن تلخيص عوامل نجاح التأمين التكافلي في ماليزيا في المحاور التالية:

1. دعم الحكومة الماليزية لصناعة التأمين التكافلي:

لقد حظيت صناعة التأمين التكافلي بدعم كبير من الحكومة الماليزي والبنك المركزي وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز السوق ومكانتها في السوق العالمي، وقد تجسد هذا الدعم من خلال وضع الحكومة للخطة الأساسية للصناعة المالية المكونة من خطة إستراتيجية لمدة 10 سنوات، وقد بادرت الحكومة أيضا بتحديد بعض الضرائب وإعفاء بعضها الأخر لفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر الخدمات التأمينية التكافلية، كتشجيع من الدولة لنشأة المزيد من الشركات ونوافذ التأمين

التكافلي في البلد، بالإضافة إلى تحرير الصناعة التأمينية التكافلية وفتح المجال أمام الشركات الأجنبية ففي سنة 2009 تم اعتماد أربع شركات تأمين تكافلي عائلي¹.

2. وضوح الرؤية واستراتيجية العمل:

لقد تمزت المؤسسات الماليزية عموما والمؤسسات المالية خصوصا بقوة التخطيط، وذلك من خلال التأكيد على وضوح الرؤية والتسطير المحكم للأهداف والاستراتيجيات قبل مباشرة العمل، استنادا على الرؤية الشاملة للحكومة الماليزية، فقد تم وضع رؤية واضحة المعالم لصناعة التأمين التكافلي في ماليزيا، من خلال وضع إطار قانوني شامل لها ممثل بقانون التكافل لعام 1984 والتخطيط لدعم هذه الصناعة بالعنصر البشري المؤهل فتم تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية من نفس العام، و من ثم تأسيس البنك المركزي الماليزي للجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية سنة 2005.

3. وضوح الاطار القانوني وانضباطه:

من أهم عوامل نجاح التأمين التكافلي في ماليزيا هو الاستناد على فوانين صلبة ومنضبطة تمثلت في:

- وضع إطار قانوني شامل لعمل شركات التأمين التكافلي في البلاد تمثل في قانون التكافل لسنة 1984؛
- إصدار أدلة إرشادية لجملة من المنتجات المالية منها المبادئ الإرشادية لمنتجات التكافل لسنة 2006، والمبادئ الإرشادية بشأن الشفافية والافصاح سنة 2009؛
- تأسيس مجلس الاستشارة الشرعية للمصارف الإسلامية والتكافل من طرف البنك المركزي الماليزية.

4. قوة البنية التحتية:

¹. محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، بحث مقدم للملتقى الثالث للتأمين التعاوني، يومي 7 و8 ديسمبر 2011، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص 311.

اتخذت ماليزيا خطوات نوعية لتأمين بنية تحتية متينة للتأمين التكافلي، وقد تضمنت هذه البنية الخطوات التالية:

- تأسيس قسم للصيرفة الإسلامية والتكافل سنة 2000 ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي؛
- تعيين رسمي لأحد نواب محافظ البنك المركزي لمتابعة أعمال المصارف وشركات التكافل؛
- تأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية تضم جملة من علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي.

المطلب الثالث: لمحة عن التنمية المستدامة في ماليزيا

عملت ماليزيا على دعم وتحسين التنمية المستدامة في شتى المجالات، وفيما يلي سنعرض واقع التنمية المستدامة في ماليزيا:

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

تبنت الحكومة الماليزية غداة الاستقلال سياسة إحلال الواردات، التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على المنتجات المستوردة ومنه تقليص التبعية الخارجية، وبدأت في تقليد اقتصادات النمر الاسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، تاوان، هونغ كونغ، جمهورية سنغافورة)، والزممت بالانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التصنيع.

وفي غضون سنوات ازدهرت الصناعات الثقيلة، لوجود الاستثمارات اليابانية حيث حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي مع انخفاض معدلات التضخم.

ومن الأسباب الأساسية التي ساهمت في نجاح التنمية الاقتصادية في ماليزيا هو التطبيق السليم للعناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية، فالأداء الكلي للاقتصاد تميز بالاستقرار، مما وفر بيئة مواتية لنمو المدخرات المحلية.

كان للتدخل الحكومي دور مهم في زيادة الدخل الحقيقية للأفراد، ومعالجة التفاوت في الدخل بانتهاج سياسات اقتصادية مراعية فيها التحول السلمي للثروة من الأقلية الصينية إلى الأغلبية الملاوية وهم سكان البلاد الاصليين.

لأول مرة تتمكن ماليزيا من دخول قائمة الدول العشر الأوائل الجذابة لرجال الأعمال وفقا لتقرير صدر عن البنك الدولي، بينما تمكنت سنغافورة من تصدر القائمة للعام الثامن على التوالي. حيث قفزت ماليزيا للمرتبة السادسة من المرتبة الثانية عشر العام الماضي، وذلك حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي 2014¹.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي

مع بؤادر الاستقلال نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي شرعت ماليزيا في الاعداد لنظام تعليمي متين. وتعد ماليزيا نموذجا فريدا في مجال التعليم نظرا لما حققته في من أقل من أربعة عقود بالرغم من النظام التي كانت تعاني منه، فنظام التعليم في ماليزيا سجل قصة النجاح والكفاح التي عاشها المجتمع الماليزي معتمدا في ذلك على الإرادة القوية والطموح والتخطيط الدقيق المنظم والعمل السريع الفاعل، فبعد أن كانت البلاد تعيش في مأزق التعددية العرقية، والصراعات الحضارية والأطماع الاستعمارية تتجاذبها الأطراف المتحاربة لك من حذب وصوب، استطاعت بفضل نظامها التعليمي المتفرد أن تحقق الوحدة الوطنية، ولم يكن لماليزيا تحقيق نمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للعنصر البشري الذي يعد أعلى الثروات التي تمتلكها الأمم، حيث نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد على تلبية الحاجة قوة من العمل الماهرة، كما أسهم هذا النظام بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديث، واليوم تقوم ماليزيا بتوظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصال².

¹. عطاالله حدة، مرجع سابق، ص 123.

². الؤلؤ عبد العزيز النويث، دراسة مقارنة بين سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وسياسة التعليم في ماليزيا، بحث متطلب للمقرر، جامعة الملك

سعود، المملكة العربية السعودية، 2014/2013، ص3.

أما في مجال البحث والتطوير، فتم منح الباحثين التي تركز أبحاثهم على خلق القيمة إعفاء ضريبيا بنسبة 50% لمدة 5 سنوات على الدخل الذي يحصلون عليه من المتاجرة بنتائج أبحاثهم.

إن ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية، كما أن سبل مواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات التي وجب على الدول مواجهتها والتغلب عليها، ومن أهم التجارب التي كللت بالنجاح في هذا المجال نجد التجربة الماليزية، فلقد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر من خلال برجة مجموعة من المخططات التنموية والتي وفقت فيها إلى حد بعيد.

تمحورت هذه البرامج في:

1. برنامج أمانة أسهم "البومييترا": والذي يهدف إلى تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين "البومييترا" وبقترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

2. برنامج أمانة اختيار ماليزي: برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء.

تبذل الحكومة الماليزية جهودا كبيرة لتوسيع وتطوير خدمات الرعاية الصحية، حيث تنفق 5% من قطاع الموازنة العامة على تطوير الرعاية الصحية، نتيجة لزيادة تعداد وأعمار السكان، فالحكومة ترغب في تطوير المشافي الحالية من خلال إعادة تجهيزها، وبناء وتجهيز مستشفيات جديدة والتوسع في أعداد المستوصفات وتحسين مجال التدريب والتوسع في الرعاية الصحية عن بعد.

الفرع الثالث: البعد البيئي

عملت الحكومة الماليزية على تعزيز التنمية المستدامة من الناحية البيئية، من خلال وضع إطار عمل مؤسسي وقانوني للحماية البيئية وتشجيع المستثمرين على الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية خلال

المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم، وتسعى السياسة القومية البيئية إلى التقدم الاقتصادي لماليزيا مع تحسين نوعية حياة المواطنين في ظل ممارسات سليمة بيئيا. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق¹:

1. بيئة نظيفة وآمنة وصحية ومنتجة للأجيال الحالية والأجيال القادمة؛
2. الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد والذي يتميز بالتنوع والتفرد وذلك من خلال المشاركة الفعالة لجميع قطاعات المجتمع؛
3. أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد؛
4. احترام البيئة ورعايتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والأدبية؛
5. الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي لضمان سلامة التنوع البيئي وأنظمة دعم الحياة؛
6. ضمان التحسين المستمر لإنتاجية البيئة وجودتها مع السعي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؛
7. إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي؛
8. دمج الأبعاد البيئية في تخطيط وتطبيق السياسات والأهداف والأدوار الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئة؛
9. تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وإدارتها؛

يتم تشجيع المستثمرين على النظر في العوامل البيئية خلال المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم، وتتضمن نواحي مكافحة التلوث التعديلات الممكنة في خط سير العملية لتقليل النفايات الناتجة إلى الحد الأدنى علاوة على النظر إلى الوقاية من التلوث على أنه من جزء عملية الانتاج، بالإضافة إلى التركيز على خيارات إعادة التدوير.

¹. عطاالله حدة، مرجع سابق، ص: 132، 133.

المبحث الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا¹

تعتبر مؤسسات التأمين التكافلي أحد الوسائل الحديثة الكبرى المهمة، التي لها دور متعاظم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة مساهمة ضعيفة، ويبرز هذا من خلال:

1. قلة عدد مؤسسات التأمين التكافلي والممثل في شركة واحدة وهي شركة سلامة للتأمينات بالإضافة إلى نقص رأسمال مؤسسات التأمين التكافلي مما يؤدي إلى عدم تحفيز المستثمرين في الاعتماد عليها كعمول رئيسي للمشاريع الاستثمارية؛
2. يعتبر تأمين مؤسسات التأمين التكافلي على الاستثمارات في الجزائر معدوماً؛
3. لا تهتم مؤسسات التأمين التكافلي في الجزائر بإصدار الصكوك الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
4. لا تساهم مؤسسات التأمين التكافلي في الجزائر في الحد من البطالة بسبب اتسام الوعي التأميني بالتخلف والضعف؛
5. انعدام مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في الجزائر في التعليم؛
6. يمثل التأمين التكافلي في الجزائر والمرتبط بالتأمين على الحياة نسبة ضئيلة جداً.

المطلب الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

باختلاف المنتجات التأمينية لمؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا تختلف الجوانب التي تؤثر فيها، فهناك الجنب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، من خلال ما يلي:

¹. معوش محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 123-124.

الفرع الأول: الجانب الاقتصادي

تؤثر مؤسسات التأمين التكافلي على التنمية المستدامة من خلال:

1. المساهمة في الناتج المحلي:

يعد السوق الماليزي من أكثر الأسواق ديناميكية، فالسوق الماليزية تعرف نموا مستمرا، ولمؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا مساهمة جيدة في الناتج المحلي والموضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-3: حصة التأمين التكافلي والتأمين التجاري من سوق التأمين الماليزي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التأمين التجاري	8280	8419	9179	9825	11351	11744	12170
التأمين التكافلي	880	1105	1216	1551	1583	1704	1884

المصدر: معوش محمد الأمين، متطلبات تنمية اليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض

التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

سطيف 1، 2019-2020، ص 124.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصة التأمين التكافلي من سوق التأمين الماليزية عرفت ارتفاعا من 2010 إلى 2016، حيث بلغت قيمة التأمين التكافلي سنة 2010 880 مليون دولار أمريكي وارتفعت سنة 2016 إلى 1884 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى الاهتمام المتواصل من طرف الدولة بالتأمين التكافلي.

2. التمويل للمشاريع الاستثمارية:

تساهم مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية بنسب معتبرة في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر مؤسسات التكافل الماليزية مصدر تمويل مهم تلجأ إليه كافة المؤسسات الراغبة في الاستثمار.

3. التأمين على الاستثمارات:

تعتبر مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا مساهمة ضعيفة نوعا ما من ناحية التأمين على الاستثمارات.

4. الاستثمار في الصكوك الاسلامية:

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية حسب تقرير السوق المالية الإسلامية IIFM لسنة 2018 من إجمالي الصادرات العالمية، حيث بلغ الحجم العام لإصدار الكوك 97.9 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 33.5%، حيث نجد أن مؤسسات التكافل في ماليزيا لعبت دورا مهما في إصدار الصكوك الإسلامية.

الفرع الثاني: الجانب الاجتماعي

من أهم الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التأمين التكافلي هي نشر الشعور بالأمن والطمأنينة من خلال توفير حماية تأمينية ضد الأخطار التي يتعرض لها الأفراد، ونجد أن مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي فيما يلي:

1. القضاء على البطالة:

تساهم مؤسسات التأمين التكافلي بنسب عالية في الحد من البطالة بين الشباب.

2. المساهمة في التعليم:

تهتم مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا بالتأمين على التعليم لكن بنسب ضعيفة جدا.

3. التكافل العائلي:

تعد ماليزيا من الدول السبّاقة في تطبيق التكافل العائلي ولقد حققت فيه تطورا ملحوظا.

ثالثا: البعد البيئي

توفر مؤسسات التأمين التكافلي التغطية التأمينية ضد هلاك المواشي والتأمين على المحاصيل الزراعية من أخطار الفيضانات وغيرها.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق نجد أن التجربة الماليزية في صناعة التأمين التكافلي تعد تجربة جيدة مقارنة بالتجربة الجزائرية، حيث تعتبر ماليزيا من الدول الأوائل التي اهتمت بالتأمين التكافلي والتي عملت على تنظيمه وتطويره، فشركات التكافل الماليزية هي المحركة الرئيسية لتنمية التكافل عالميا، أما بالنسبة للجزائر فتعد صناعة التأمين التكافلي حديثة النشأة حيث تميز وجود شركة وحيدة والمتمثلة في شركة سلامة.

بالرغم من كافة الجهود التي تقوم بها كل من ماليزيا والجزائر في دعم وتطوير مساهمة التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن هذه المساهمة تعتبر متوسطة في ماليزيا، وضعيفة جدا في الجزائر.

الخاتمة

يعد التأمين التكافلي نظام مالي يوفر حماية شاملة ومشاركة للأفراد والمجتمعات في مواجهة المخاطر المالية والاجتماعية، بفضل آلياته الفعالة وقدرته على تعزيز التضامن وتخفيف الاستثمار في الأصول المجتمعية، وهو أداة رئيسية لتحقيق الأمن المالي والاجتماعي، وتعزيز العدالة والمساواة، ودعم الابتكار والاستثمار في المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي، يتميز التأمين التكافلي بكونه آلية استثمار أموال المساهمين وضرورة وجود جهاز للرقابة الشرعية على أنشطة مؤسساته قصد ضمان توافقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك يسهم التأمين التكافلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، من خلال تشجيع المؤسسات التأمينية على تطبيق ممارسات أخلاقية ومستدامة في أعمالها، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخضراء والمستدامة.

تعد التجربة الماليزية في صناعة التأمين التكافلي من التجارب الرائدة في هذا المجال، حيث تعد ماليزيا من الدول السبّاقة في تعزيز التأمين التكافلي وتطويره، كما يسهم التأمين التكافلي في ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة، أما التجربة الجزائرية فهي تعد تجربة حديثة تعتمد على شركة واحدة وهي شركة سلامة التي تعد مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة مساهمة ضعيفة جدا.

1. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ❖ التأمين التكافلي هو البديل الشرعي للتأمين التجاري، يتميز عنه من خلال مجموعة من الخصائص أهمها أن التأمين التكافلي يهدف إلى نشر التعاون والتكافل بين المشتركين باعتباره عقد للتبرع عكس التأمين التجاري الذي يهدف إلى تحقيق الربح.
- ❖ يختص التأمين التكافلي في توفير التغطية التأمينية للمشاريع والاستثمارات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، واستثمار الأموال الممّعة لديها في مجالات عديدة.
- ❖ تعتبر التنمية المستدامة عملية النهوض بالتنمية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تلبية حاجيات السكان في السنوات القليلة القادمة.

- ❖ تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، دعم التعليم والصحة والقضاء على الفقر والبطالة، والعمل على تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد وحماية البيئة.
- ❖ تعتبر صناعة التأمين التكافلي في الجزائر صناعة ناشئة تعاني من العديد من الصعوبات وتواجه الكثير من التحديات أهمها نقص الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري.
- ❖ توجد في الجزائر شركة تأمين تكافلي واحدة وهي شركة سلامة.
- ❖ الجزائر لم تنجح في تبني خطوات حقيقة وميدانية في تحقيق الاستدامة وذلك راجع إلى المعوقات والصعوبات التي تواجه تبني وتفعيل خطط وبرامج التنمية المستدامة.
- ❖ تعد مساهمة التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مساهمة ضئيلة جدا.
- ❖ نجحت ماليزيا في الصناعة التكافلية فهي تمتلك أكبر سوق تكافلي في العالم، حيث بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا 15 مؤسسة.
- ❖ يلعب التأمين التكافلي في ماليزيا دور متوسط في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية تساهم بشكل فعال ومستمر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا اختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تمحورت هذه الفرضية حول يرتبط التأمين التكافلي في الجزائر بشركة سلامة، والتي تعد الشركة الوحيدة التي تنتج منتجات تكافلية في الجزائر، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى إثبات صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** يلعب التأمين التكافلي والتنمية المستدامة في ماليزيا دورا حيويا في تعزيز الثقة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقديم حلول تأمينية تعزز التضامن والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وقد توصلنا من خلال الدراسة إلى إثبات صحة هذه الفرضية.

■ **الفرضية الثالثة:** تلعب مؤسسات التأمين التكافلي في كل من الجزائر وماليزيا دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاثة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، تساهم مؤسسات التأمين التكافلي في الجزائر مساهمة شبه معدومة في تحقيق التنمية المستدامة، التي بدورها تعتبر ضعيفة جدا في الجزائر، أما بالنسبة لماليزيا فمؤسسات التأمين التكافلي لها دور متوسط في تحقيق التنمية المستدامة الناتج عن عمل الدولة المستمر في تطوير هذا المجال، ومن خلال الدراسة نفى صحة الفرضية.

3. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نقدم مجموعة من التوصيات متمثلة في:

- ❖ ضرورة تطوير وتنظيم الأنظمة والقوانين التي تنظم مؤسسات التأمين التكافلي بما يتماشى مع التطورات الحاصلة.
- ❖ العمل على تشجيع استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي بما فيها الاستثمارات البيئية.
- ❖ ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي بالتأمين التكافلي لدى الأفراد و إبراز دوره وأهميته في دفع وتطوير البلدان الإسلامية.
- ❖ ضرورة توحيد المعايير الشرعية لأن ذلك يعطي دفعا وقوة لمؤسسات التأمين التكافلي.
- ❖ وضع إطار قانوني ومؤسسي فعال لمؤسسات التأمين التكافلي والعمل على توحيدته على مستوى العالم.

4. افاق الدراسة:

- ❖ دور صناعة التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ❖ متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي.
- ❖ مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة السودان-.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

- أولاً: الكتب:

❖ بديعة على أحمد، التأمين في ميزان الشريعة الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011.

❖ نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2003.

- ثانياً: المجلات والدوريات العلمية:

❖ ايمان بغداددي، سيف الدين كعبوش، الاطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 03، العدد 01، 2021.

❖ بطاهر بختة، شركات التأمين التكافلي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع الإشارة إلى حالة شركة سلامة للتأمينات في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.

❖ بن الزاوي إشراق، خالددي مليكة، عوامل نجاح ومكامن تطوير صناعة التكافل الجزائري -دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2020.

❖ بوسيوذة زكية، محمد عدنان بن ضيف، التأمين التكافلي سوق واعد -عرض أهم تجارب العالمية الرائدة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021.

❖ بوغزوز جهاد، تشخيص واقع، معوقات وافاق تطوير صناعة التأمين التكافلي -مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة بومرداس، الجزائر.

❖ الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 2016.

قائمة المراجع

- ❖ حورية عبد العزيز، رشيد درغال، اسهامات التأمين التكافلي في تمويل التنمية المستدامة، مجلة الإحياء، المجلد 20، العدد 27، جامعة باتنة، نوفمبر 2020.
- ❖ حسين مغاوري أحمد، محمود أبو سكين، منى كمال الدين مدحت، التنمية المستدامة نشأتها ومبادئها وأهدافها، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، المجلد 11، العدد 04، جامعة مدينة السادات، 2021.
- ❖ سامية معزوز، التأمين الاسلامي : عرض تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الانسانية، ، مجلد أ، العدد 44، جامعة قسنطينة 2، الجزائر ديسمبر 2015.
- ❖ عبد الحق علي، عياضات هبة الرحمان، شيباني مليكة، تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر افاق وتحديات، مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد 01، 2020.
- ❖ عبد الله بكر اوي، ضوابط ممارسة التأمين التكافلي في القانون الجزائري وتحديات تطبيقه، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، ، المجلد 22، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر 2023.
- ❖ العرابي مصطفى، نذير غانية، صناعة التأمين لتكافلي: الواقع، التحديات والافاق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 03، جامعة الوادي، لجزائر، ديسمبر 2017.
- ❖ العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2019.
- ❖ فوزية برسولي، لخضر سي محمد، جهود الجزائر في تحقيق التنمية البيئية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعربي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكمة، جوان 2018.
- ❖ لعرابي رتيبة، واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة "2000-2019"، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée , volume 19 , number 2 , "2019", July 2022.
- ❖ محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، بحث مقدم للملتقى الثالث للتأمين التعاوني، يومي 7 و8 ديسمبر 2011، رابطة العالم الاسلامي، الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

قائمة المراجع

❖ ملياني فتيحة، خبازي فاطمة الزهراء، التأمين التكافلي، صناعته ومتطلبات نجاحه في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01-جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022.

❖ مولاي خليل، التأمين التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والأفاق، الملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهنات المستقبل"، المركز الجامعي غليزان، الجزائر.

- ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

❖ بوغزوز جهاد، تسويق منتجات التأمين التكافلي في الجزائر في ظل الاصلاحات الجديدة للقطاع، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

❖ حورية عبد العزيز، التأمين ودوره في التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص المعاملات المالية العاصرة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2023/2022.

❖ خلادي سومية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع راسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة البيئة والسياحة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

❖ شراد أحمد، أهمية الاستثمار في مجال البحث والتطوير في تفعيل البعد المؤسسي للتنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019/2018.

❖ عبد القادر عوينان، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، رسالة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2008.

❖ عطاالله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والامارات العربية المتحدة-، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.

❖ فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي -تجارب عربية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015/2014.

قائمة المراجع

❖ معوش محمد الأمين، متطلبات تنمية اليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية: ماليزيا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2019-2020.

❖ الثؤلؤ عبد العزيز النويث، دراسة مقارنة بين سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وسياسة التعليم في ماليزيا، بحث متطلب للمقرر، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2013/2014.

- رابعا: القوانين والتشريعات:

❖ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14 المؤرخ في 28 أبريل 2021.

❖ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 26 المؤرخ في 24 أبريل 1996.

- خامسا: المواقع الالكترونية:

❖ <https://www.unescwa.org/>

❖ <http://www.ifti-sd.org/ar/takaful-and-insurance-companies>

❖ <https://www.aps.dz/ar/economie>